

تقرير

من المحيط الى الخليج.. الأزمة الاقتصادية تج

منذ بروز المفهوم

القومي العربي وتطوره في منتصف القرن التاسع عشر واولئك القرن العشرين. مروراً بركي الارسوزي وميشاك عفاك والبعث والناصرية. وحتى يومنا هذا. لم تعرف القومية العربية تجسداً على ارض الواقع بعيداً عن الامنيات والوقائم الاجتماعية واللاغوية والدينية كالترابط الاقتصادي الذي بدأ يتبلور عام 2015. والمقدر له ان يتجلى بوضوح عام 2016. اللافت في هذه الوحدة انها وليدة الفوضى وغياب التخطيط. نظر العرب لوحدتهم لاكثر من قرن. ورسموا استراتيجيات اللحمة والتلاقي وفشلوا. فاذا بالاقتصاد يجمعهم مكرهين ولو على ازمات

رضا صوابيا

في أوبريت «الحلم العربي» الشهيرة جملة تلخص الواقع العربي بأكمله. الجملة تقول «قدر العصفور طيران... وقدرنا نغني اغاني». بعد ان قضى العرب وقتهم بالغناء فرحين بأسعار النفط المرتفعة واستقرار الانظمة الذي كان يفترض ان يؤمنه الغرب مقابل الولاء والتبعية، اذا بالربيع العربي وانهيار اسعار النفط يعزبان الدول العربية ويكشفان المستور الاقتصادي.

سوريا: حلم عام 2010!

يصعب ايجاد معطيات وارقام إقتصادية دقيقة في ظل الوضع الامني الحالي في سوريا. بناء على ما هو متوافر، فان مستقبل الاقتصاد السوري قائم وصعب. اذا اعتمدنا على الارقام المجردة، يكون عام 2016 هو الافضل في تاريخ سوريا الحديثة. فموازنة 2016 التي بلغت 1980 مليار ليرة سورية هي الاكبر منذ صدور القانون المالي الاساسي للدولة عام 1967.

لكن معدلات التضخم الكبيرة الهائلة تعزي هذه الموازنة من «ضخامتها» وتجعل منها مجرد عملاق من ورق. فوفقاً للاحصاءات الرسمية، قد يتخطى معدل التضخم 422% مع نهاية هذا العام، مقارنة بعام 2010 اي قبل بدأ إندلاع الاحداث، فيما التقديرات غير الرسمية تشير الى ان المعدلات قد تتخطى 600%.

اذا افترضنا جدلاً، في ظل المناسبة اليومية التي يعيشها الشعب السوري، ان سنة 2010 هي اقصى

ما يطمحون بالعودة اليه، مع أخذ الارقام الرسمية في الاعتبار، يُفترض ان تزيد موازنة العام 2016 بأكثر من 4 اضعاف عما كانت عليه في 2010 كي تبقى القدرة الشرائية للمواطن السوري هي عينها. وبالتالي يفترض ان تكون موازنة 2016 نحو 3140 مليار ليرة سورية، بما ان موازنة 2010 كانت 745 ملياراً... وهذا كي يعيش السوري في عام 2016 على أنه العام 2010، اما اذا اعتمدنا الاحصاءات غير الرسمية فيكفي ضرب الارقام بـ 6 لنكتشف كم ان العام 2010 بعيد المنال.

العراق: كساد اقتصادي

وفقاً للجنة المالية في البرلمان العراقي، يتوقع انتقال الاقتصاد العراقي هذه السنة من مرحلة الانكماش الى الكساد، نظراً لصعوبة تحقيق ما هو مخطط في الموازنة من واردات متوقعة تقدر بـ 71 مليار دولار بسعر 45 دولاراً للبرميل النفط. وتجدر الإشارة الى ان انخفاض دولار واحد يترأ على سعر برميل النفط يؤدي الى زيادة العجز مليار دولار اضافية. فكيف اذا صدقت التوقعات الاكثر تشاؤماً ووصل سعر البرميل الى 30 دولاراً؟

الأردن بين النفط والنزوح السوري

يتأثر الاقتصاد الاردني عموماً، خلال عام 2016، بتدني اسعار النفط من جهة وكلفة النزوح السوري من جهة أخرى. انخفاض اسعار النفط ستكون له آثار ايجابية على كل من عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، فيما يؤدي النزوح السوري

الى ارتفاع معدلات البطالة في المملكة الهاشمية، والتي شهدت ارتفاعاً في النصف الاول من 2015 الى 12,5% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014 والتي سجلت فيها نسبة 11,9%. وقد توقع البنك الدولي ان يبلغ النمو الاقتصادي للاردن 3,7% عام 2016.

فلسطين: مقاومة مستمرة

هامش المناورة امام الاقتصاد الفلسطيني ضيق عموماً نظراً لتبعيته للاقتصاد الاسرائيلي

145 مليار دولار عجز موازنات دول مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض اسعار النفط

من المقدر ان ينخفض الانفاق بشكل كبير في دول الخليج وان يتوقف العمل بالكثير من المشاريع

بحكم الاحتلال، ولارتباطه في شكل كبير بحجم المساعدات الخارجية، اضافة الى معدلات البطالة المرتفعة خصوصاً في قطاع غزة. الا انه رغم هذه العوامل السلبية والضاغطة فان عملية اعادة اعمار قطاع غزة مع ما قد تجلبه من استثمارات وارتفاع الانفاق الاستهلاكي سيكونان من العوامل التي ستساهم في نمو الاقتصاد الفلسطيني بنحو 3,1% في حال لم تطرأ أي مستجدات سياسية وامنية خطيرة.

الخليج: الذهب فعلاً اسود

أدى التراجع في اسعار النفط الخام الى التقليل من ارباح الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بنحو 360 مليار دولار مقارنة مع ارباح عام 2014. وادى تهاوي اسعار النفط الى تسجيل دول مجلس التعاون الخليجي عجزاً بالموازنات العامة قدره صندوق النقد الدولي بحوالي 145 مليار دولار عام 2015 واكثر من 750 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة. وسجلت ميزانية السعودية عام 2015 عجزاً قياسياً بلغ 98 مليار دولار، فيما قدر العجز في ميزانية 2016 التي اعلن عنها قبل اسبوع بحوالي 87 مليار دولار. قطر من جهتها توقعت ان تسجل عجزاً في ميزانيتها التي اعلنت عنها للعام 2016 يقدر بحوالي 12,8 مليار دولار وهو اول عجز تسجله البلاد في 15 عاماً.

في ضوء هذه المعطيات بدأت دول الخليج في البحث عن مصادر أخرى للدخل. ويتوقع ان تفرض قيمة مضافة على المبيعات الامر الذي سيرفع تكلفة ممارسة الاعمال فيها. وكان وزير التجارة والصناعة الكويتي يوسف العلي قد اعلن ان بلاده تدرس فرض ضرائب على ارباح الشركات المحلية بواقع 10%. وفي ايار الماضي، اتفقت دول الخليج في اجتماع وزراء المالية في العاصمة القطرية على مواصلة العمل لاستحداث ضريبة للقيمة المضافة كخطوة لتنويع اقتصادياتها بعيداً عن النفط والغاز.

أدى التراجع في اسعار النفط الى التقليل من ارباح الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بنحو 360 مليار دولار

